إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/422
للنشر الفوري
17 سبتمبر 2015

خبراء الصندوق يختتمون زيارة إلى مصر

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة إلى القاهرة بقيادة السيد كريس جارفيز في الفترة من 13 إلى 17 سبتمبر الجاري لاستعراض آخر التطورات الاقتصادية منذ البعثة المعنية بمشاورات المادة الرابعة في نوفمبر 2014 وعقد مناقشات مع السلطات حول سياساتها الاقتصادية المزمعة لبقية العام المالي.

وفي ختام الزيارة، أدلى السيد جارفيز بالتصريح التالي:

"شهدت مصر تطورات اقتصادية إيجابية منذ زيارة البعثة الأخيرة. فبعض التعهدات المعلنة أثناء "مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري" في مارس الماضي دخلت حيز التنفيذ بالفعل؛ وفي شهر أغسطس، تم افتتاح قناة السويس الموازية بعد عام واحد فقط من بدء العمل؛ ويبشر اكتشاف الغاز الكبير في المياه الإقليمية المصرية بآفاق إيجابية للاقتصاد الوطني على المدى المتوسط. وقد عادت مصر إلى الأسواق المالية الدولية بإصدار ناجح لسندات يوروبوند بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي. كذلك تشير أرقام الاقتصاد الكلي إلى بعض التحسن، مع انتعاشة في النمو تصل إلى 4.2% في عام 2015/2014 وتراجع التضخم. وتشير مؤشرات السلامة المالية إلى حفاظ القطاع المصرفي على صلابته، كما تواصل السلطات بذل الجهود لتعميق الدمج المالي. وقد نجحت السلطات في خفض عجز الموازنة الأساسي رغم حدوث تراجع في المنح الأجنبية، ويرجع الفضل في ذلك إلى تنفيذ مجموعة كبيرة من الإصلاحات شملت إصلاحات دعم الطاقة، وتحقيق التقدم في السيطرة على فاتورة الأجور، وزيادة الإيرادات الضريبية. وتهدف خطة الحكومة إلى تحقيق التوازن بين ضبط أوضاع المالية العامة وزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية.

"وفي نفس الوقت لا تزال البطالة مرتفعة، لا سيما بين الشباب. ولا يزال عجز المالية العامة كبيرا والدين العام المحلي مرتفعا. وتبلغ الاحتياطيات حاليا ما يعادل ثلاثة شهور تقريبا من الواردات، كما أن هناك نقصا في معروض النقد الأجنبي. وتدرك السلطات الحاجة إلى تأمين التطورات الإيجابية الأخيرة باعتماد سياسات قوية، وتعتزم الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة الذي يمثل احتياجا ملحا مع الحفاظ على الاستثمار الداعم للنمو. وترحب البعثة بإعتزام السلطات إجراء إصلاحات

المالية العامة والإصلاحات الهيكلية حتى يتسنى وضع الدين العام على مسار الانخفاض المطرد وتشجيع الائتمان للقطاع الخاص، ومن ثم دعم النمو وتوظيف العمالة. ومن شأن خفض الدعم على الوقود والكهرباء، واقترانه بتطبيق ضريبة القيمة المضافة، أن يكون خطوة كبيرة نحو تعزيز قوة الموازنة.

"ويبذل البنك المركزي المصري جهودا لكبح سوق الصرف الموازية. وقد سمح كذلك في مطلع العام الجاري بتحريك سعر الصرف الرسمي وتوسيع نطاق تقلب أسعار الصرف. ونرى أنه في صالح مصر التحرك التدريجي نحو سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف تركز على تحقيق سعر يضمن توازن السوق. وسيؤدي مثل هذا التحرك إلى زيادة توافر النقد الأجنبي وتحسين التنافسية ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن هذا، بالإضافة إلى مواصلة السعي لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، أن يدعم النمو والوظائف ويخفض احتياجات التمويل.

"وقد التقت البعثة أثناء الزيارة بالسيد هشام رامز، محافظ البنك المركزي المصري، والسيد هاني قدرى دميان وزير المالية، ولفيف من المسؤولين في القطاع المصرفي، وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف، والدبلوماسيين، وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات على ما أجرته من مناقشات منفتحة وعالية الجودة وعلى ما لقيته من كرم الضيافة. وسيكون الصندوق على استعداد لدعم مصر وشعبها بكل السبل المفيدة."